الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/NGO/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة مواطنون متحدون من أجل إعادة تأهيل المنحرفين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

111212 071212 12-60884 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يطرح المشروع النهائي للمبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، الذي قدمته المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا (A/HRC/12/39)، تعريفا حكيما للفقر المدقع بأنه ''مزيج من فقر الدخل وفقر التنمية البشرية والاستبعاد الاجتماعي''. وتتركز تجمعات الذين يعيشون في فقر مدقع تركزا شديدا في الأحياء الفقيرة وفي العديد من السجون في شتى أنحاء العالم. والسجناء، في معظم الأحيان، أشخاص ما برحوا يعيشون في ظل الفقر، مع ضعف التعليم وضآلة أو انعدام التدريب في مجالات العمل. وهم يعانون من الإدمان على الكحول أو المخدرات بمستويات أعلى من المتوسط، أو من صعوبات في التعلم أو أمراض عقلية وأمراض من قبيل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز أو السل.

وتعمل منظمة مواطنون متحدون من أجل إعادة تأهيل المنحرفين، منذ أكثر من ٤٠ عاما، من أجل تحويل نظم العدالة والسجون من نظم لإنزال العقاب في المقام الأول إلى نظم للإصلاح والتأهيل وإعادة الإدماج في المقام الأول. وباختصار، فقد سعت من أجل إقامة العدالة الإصلاحية. ويمكن الاطلاع على منهاج المنظمة، بما في ذلك ٤٨ سبيلا تطرحها للمضي قدما وأهداف السنوات الخمس، على موقعها الشبكي.

ونوصي بتحول النموذج الاقتصادي، بما في ذلك ما يلي: (أ) الاستثمار في المناطق التي تتركز فيها أوجه القصور، كما هو الحال في الأحياء الفقيرة والسجون؛ (ب) تعزيز مساعي الإنعاش والتأهيل والعودة المنتجة إلى المجتمع؛ (ج) الحد من أوجه الاستتراف الاقتصادي المفرط في المجتمع على نظم عقابية صرفة؛ و (د) النمو الاقتصادي الأفقي والرأسي، بدلا من الاعتماد المفرط على الأثر التدريجي لهذا النمو. وعليه، ينبغي أن تضمن الأهداف الاجتماعية صحة اجتماعية أفضل، وإنتاجية وطنية أكثر، وانخفاضا في الاضطرابات والجرائم، وفي التكاليف الإجمالية للشرطة والقضاء والمعتقلات والسجون والرعاية الاجتماعية وغيرها من الآثار المترتبة على الاضطرابات والجريمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه على نطاق أوسع هو ما الذي يبتغيه المجتمع المدني؟ نوجه انتباه المجلس إلى تقرير حزيران/يونيه ٢٠١٢ لفريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، المعنون ''تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع'' إذ يقدم هذا التقرير الممتاز أبعاد رئيسية أربعة يلزم فيها إحراز تقدم من أجل بناء عالم قائم على الحقوق ومتسم بالعدالة ومأمون ومستدام لجميع الناس. وتتمثل المعايير الأربعة في ما يلي: (أ) التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (ب) التنمية

الاقتصادية الشاملة؛ (ج) السلام والأمن؛ و (د) الاستدامة البيئية. ونلاحظ أن الأبعاد الثلاثة الأولى تنطبق بصفة خاصة على الفقر المدقع في الأحياء الفقيرة والسجون حول العالم.

وتتسم ''الاحتياجات'' في هذه الأبعاد الثلاثة لفرقة عمل منظومة الأمم المتحدة بالتوافق الملحوظ مع أهداف العدالة الإصلاحية التي تنادي بها المنظمة. وعلى سبيل إيضاح الأبعاد الثلاثة الأولى، نذكر أدناه بعض البيانات المهمة لاحتياجات فريق عمل منظومة الأمم المتحدة وما يقابلها من أهداف العدالة الإصلاحية التي تنادي بها المنظمة.

١ - "الاحتياجات" فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية الشاملة

يشمل ذلك تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين؛ والتغذية الكافية للجميع؛ والتعليم الجيد للجميع؛ وحصول الجميع على الرعاية الصحية والمياه النقية والصرف الصحي على نحو جيد؛ وتوفير نظم الحماية الاجتماعية الشاملة.

وتتمثل أهداف المنظمة ذات الصلة بالعدل والمساواة بين الجنسين في ما يلي: (أ) زيادة الوعي بشأن الاتجار بالبشر وإنفاذ القوانين لمكافحته؛ (ب) توسيع نطاق قوانين مكافحة العنف العائلي وإنفاذها؛ (د) كفالة أن يكون احتجاز الأطفال في السجن بمثابة الملاذ الأخير، وأن يُعامل الأحداث الخارجون على القانون كأطفال لا كبالغين؛ (د) وضع وإنفاذ معايير إنسانية لمعاملة النساء في السجون؛ (هـ) تحسين القوانين والأعراف التي تمنح حقوق متساوية للنساء في مسائل مثل الميراث وملكية الأراضي والممتلكات.

أهداف المنظمة ذات الصلة بالحماية الاجتماعية

تؤيد المنظمة بقوة خطة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، التي طرحتها في الأمم المتحدة منظمة العمل الدولية، لتوفير الحد الأدنى من معايير الصحة والتعليم والتغذية والمياه النقية والمرافق الصحية على نحو شامل.

٢ - "الاحتياجات" فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الشاملة

تشمل القضاء على فقر الدخل والجوع؛ والحد من أوجه عدم المساواة؛ وكفالة العمل اللائق والعمالة المنتجة؛ وإمكانية الحصول على التكنولوجيا والمعرفة.

أهداف المنظمة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية

تتمثل فيما يلي (أ) جعل العمل اللائق والإنعاش والعودة إلى المجتمع الأغراض الرئيسية للمرافق الإصلاحية؛ (ب) توفير التعليم الابتدائي على الأقل في جميع السجون؛ (ج) توفير برامج تدريب في مجالات العمل في السجون، التي يكون من شأنها تنمية المهارات الوظيفية القابلة للتسويق؛ (د) إدماج التدريب على التمويل البالغ الصغر وإدارة الأعمال التجارية الصغيرة وإدارة المزارع الصغيرة؛ و (هـ) إدماج برامج التلمذة الصناعية والتدريب الداخلي، حيثما أمكن.

٣ - "الاحتياجات" فيما يتعلق بالسلام والأمن

تشمل التحرر من العنف والنزاع وإساءة المعاملة؛ وممارسة الحكم الرشيد القائم على سيادة القانون؛ ومنع نشوب النزاعات والوساطة بشأنها.

وتتمثل أهداف المنظمة فيما يتعلق بالسلام والأمن فيما يلي: (أ) زيادة استخدام بدائل السجون، مثل الخدمة الاجتماعية والوساطة وتقديم المشورة الجماعية للأسر؛ (ب) حماية حقوق المتهمين وتحسين الاستشارة القانونية المقدمة للمتهمين؛ (ج) الوقاية من الاعترافات بالإكراه؛ (د) توفير المعالجة الجيدة بدلا من السجن على الجرائم المتعلقة بالإدمان على الكحول أو المخدرات؛ (هـ) زيادة التدريب في مجال حل النزاعات، وتفهم احتياجات الآخرين، وإيجاد أرضية مشتركة وحلول مربحة لجميع الأطراف؛ (و) القضاء على الاحتجاز قبل المحاكمة دون داعٍ، ووضع الحد الأقصى المسموح به لوقت الاحتجاز قبل المحاكمة؛ و (ز) إنفاذ حدود شغل السجون التي تدنو من قدرات التصميم.

ولذلك، هناك تآزر كبير بين العناصر التي من شأنها تمكين تحقيق "المستقبل الذي نبتغيه للجميع"، والعناصر التي من شأنها أن تمكن العدالة الإصلاحية، على النحو الوارد في أهداف المنظمة.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، ومنظمة يونانيما الدولية.